

استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)

ط.د/براي الهادي *

أ.د. خليل عبد القادر **

تاريخ النشر: 2018/10/15

تاريخ القبول: 2018/07/29

تاريخ الاستلام: 2018/01/12

الملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر، والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2007، وتحليل فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات، باستخدام المنهج الوصفي، وهذا في محاولة لتحليل الفروع الواعدة لقطاع الصناعة في الجزائر، وتشخيص نقاط القوة والضعف والمشاكل والصعوبات التي تواجهها الصناعة في الجزائر، واستخدمنا أيضاً المنهج التحليلي، من خلال أربعة (04) محاور أساسية. واستنتجنا أن الجزائر تبنت هذه الإستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وارتكزت الإستراتيجية على إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي، حيث شهدت بعض الفروع الصناعية خارج المحروقات تحسناً ملحوظاً، وتعتبر الجزائر هذه الفروع من الصناعات الواعدة والتي تحظى باهتمام السلطات الجزائرية ويعول عليها كثيراً في إعادة بعث القطاع الصناعي من جديد، كما لاحظنا أن الجزائر بحاجة إلى مواصلة العمل على تنمية قطاع الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، ودعم القطاع الخاص.

الكلمات الدالة: إستراتيجية الصناعية الجديدة، القطاع الصناعي، الفروع الصناعية الواعدة..

Summary:

The objective of this study is to identify the main axes of the industrial strategy adopted by Algeria since 2007 and analyze the branches of the industrial sector outside hydrocarbons using the descriptive approach in an attempt to analyze the promising branches of the sector. Industry in Algeria, and to identify the strengths, weaknesses, problems and difficulties faced by industry in Algeria. We also used the analytical approach, through four (04) axes. We have concluded that Algeria adopted this strategy as a result of the weakness of the national industrial fabric. The strategy was based on the restructuring of the branches of the industrial sector. Some of the industrial branches outside the hydrocarbons witnessed a remarkable improvement. Algeria considers these branches to be the most promising industries. We also noted that Algeria needs to continue to work on developing the industrial sector, enhancing the competitiveness of its products and supporting the private sector.

Key words: new industrial strategy, industrial sector, promising industrial branches .

* ط.د/براي الهادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة "بحي فارس" بالمدينة، الجزائر

** عبد القادر خليل، أستاذ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة "بحي فارس" بالمدينة، الجزائر.

مقدمة:

يُعدّ النشاط الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية والذي تستند عليه جميع النشاطات الأخرى للحصول على حاجاتها من المعدات والآلات والأجهزة، وتحقيق التطور والتقدم لما يقدمه من وسائل وأساليب حديثة لطرق الإنتاج، وبناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد لا بد من توفر مجموعة من العوامل والاستراتيجيات لقيام الصناعة.

وأولت الجزائر اهتماماً خاصاً بقطاع الصناعة بسبب حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع، حيث ترى فيه الحكومة قطاعاً هاماً من شأنه المساهمة في تحسين هيكل بنية الاقتصاد الوطني، وتنويع الإنتاج الوطني، والولوج إلى الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس يشهد قطاع الصناعة انطلاقة جديدة من أجل إنعاشه وتنميته، حيث تم وضع استراتيجية صناعية شاملة، تركز على الفروع الصناعية التي يمكن ترقيتها، مع وضع جملة من السياسات المرافقة للتنمية الصناعية كتأهيل المؤسسات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية ودعم الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وعليه تبرز إشكالية البحث في السؤال التالي: **ما هو دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر؟**

والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2007، وتحليل فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات، وهذا باستخدام المنهج الوصفي، في محاولة لتشخيص واقع قطاع الصناعة في الجزائر، والوقوف على أداء قطاع الصناعة. تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

❖ مفهوم الصناعة والعوامل المساعدة لها؛

❖ المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر؛

❖ تحليل القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؛

❖ تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

1- مفهوم الصناعة والعوامل المساعدة لها:

تُعتبر الصناعة أحد أهم قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي يرتبط بها التطور الحضاري الحديث، وباعتبار الصناعة نشاطاً إنسانياً، فقد ظهرت مع بداية الإنسان وتطور حاجاته وسبل معيشتها، ويشترط توفر عوامل أساسية من أجل الشروع في التصنيع، لذلك تسعى البلدان إلى تهيئة كافة العوامل لتنمية قطاع الصناعة.

1-1- تعريف الصناعة:

الصناعة هي ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى مختلفة عنها¹، كما يمكن تعريفها بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه².

ووفقا للمفهوم الاصطلاحي، تعرّف الصناعة بأنها نشاط مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، من أجل إنتاج مجموعة من المنتجات أو السلع أو الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري، أما مفهوم الصناعة من الجانب الإحصائي، فهي تعتبر مجموعة المنشآت سواء كانت بسيطة أو مركبة، تقوم بنشاط متجانس وتهدف إلى تحقيق إنتاج نوع أو مجموعة من المنتجات في صورة سلع وخدمات، أما المفهوم الدولي للصناعة فيعتبرها شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية دون التفرقة في طبيعة المنتج من حيث كونه زراعي أو صناعي أو خدمي، ودون التفرقة بين المنتجات من حيث أوجه استخدامها على اعتبار أن بعضها يمثل مادة أولية والأخرى سلع صناعية وبسيطة أو سلع للاستهلاك النهائي³.

والصناعة بالمفهوم اللغوي هي الحرفة التي يؤديها الشخص سواء كانت يدوية أو عقلية، أما التصنيع بالمعنى الواسع فيدل على نواحي متعددة من النشاط الاقتصادي والفني، أي كل ما يتعلق بالإنتاج الإنساني المادي والفكري، سواء كان ذلك في المصنع أو المتجر المكتب.. الخ، بينما التصنيع بالمعنى المحدود ينحصر في كل مجهود يبذله الإنسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمواد الخام من حيث عمليات استخدامها وتحويلها من مرحلة حالتها الطبيعية إلى مرحلة سلع إنتاجية واستهلاكية تشبع حاجات الإنسان، وعليه فإن التصنيع عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قدراته على استغلال الطبيعة بما يحقق احتياجاته⁴.

إن لفظ صناعة يعتبر لفظ قديم ويطلق عادة على استخدام الإنسان لأي عمل الغرض منه القيام بنشاط إنتاجي أو خدمي، حيث أن الصناعة تمثل في أساسها استخدام العمل الإنساني من أجل تحويل المواد بجميع أشكالها إلى منتجات جديدة، وأن جوهر الصناعة يكمن في العنصر الإنساني وأهميته، لأنه يعتبر حجر الزاوية التي توصل إلى الأسلوب المناسب للنشاط الإنتاجي، وينطبق هذا المفهوم على التعريف الشامل للصناعة التحويلية والإستخراجية والتعدينية، غير أن المهتمون بشؤون التنمية الصناعية والتصنيع يركزون على الصناعات التحويلية باعتبارها مختصة بعملية التحويل الإنتاجي لجميع المدخلات⁵.

1-2- العوامل المساعدة للصناعة:

لنجاح التصنيع لا بد من توفر عدة عوامل والتي تعتبر أساسية لنشوء الصناعة أهمها توفر المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر البنية التحتية للاقتصاد الوطني، السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة، والاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي، كما أنه هناك عوامل أساسية تتطلبها بيئة الصناعة الحديثة أهمها تمويل عملية التنمية الصناعية، والتطور التكنولوجي، والعملة والاندماج في الاقتصاد العالمي⁶.

1-2-1- توفر المواد الخام والموارد الطبيعية والموارد البشرية:

تعتمد جميع الصناعات على مدى توفر الموارد الخام والموارد الطبيعية المحلية ونقل هذه الموارد إلى مواقع العمل، فمثلا يشجع وجود الغابات الكثيفة التي تغطي مساحات شاسعة، إلى صناعة إقامة الأثاث المنزلي وصناعة الورق، كذلك الحال بالنسبة للصناعات البتروكيمياوية، حيث يعتبر توفر البترول المادة الأساسية لإقامة هذه

الصناعات خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للبترو، كذلك تعتبر وفرة الموارد المائية والأراضي للزراعة ومدى ملائمة الظروف المناخية لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية اللازمة للإنتاج الصناعي من أهم العوامل المساعدة للصناعة، فإنتاج القطن مثلا يعتبر مادة أساسية بالنسبة لصناعة الألبسة القطنية، كذلك يعتمد نجاح عملية التصنيع على توفر الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات العلمية العالية في مختلف التخصصات، والتي يمكن من خلالها استيعاب المعرفة الفنية ومن ثم تطويعها لتحقيق أهداف التصنيع.

1-2-2- توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني:

تتوقف فرص نجاح الصناعة على مدى توفر البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفي مقدمتها توفير الخدمات الأساسية للسكان المتمثلة بإيصال المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية إلى جميع المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بناء شبكة الطرق وخطوط سكك الحديد لربط المناطق الريفية بمراكز المدن، باعتبارها من أهم مستلزمات التنمية الزراعية اللازمة لتدعيم برامج التصنيع، كذلك لا بد من إقامة نظام للاتصالات الحديثة وإنشاء الموانئ والمطارات وإنشاء المعاهد الفنية لتوفير الأيدي العاملة الماهرة وتأسيس الجامعات ومراكز البحث العلمي وإقامة نظام كفاء للإدارة المدنية وتوفير الخدمات المصرفية المتقدمة على نطاق واسع وإنشاء الأسواق المالية وتشجيع تأسيس المكاتب الاستثمارية المحلية لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الصناعية، أي بعبارة أخرى، توفير جميع المتطلبات اللازمة لتحقيق القفزة الاقتصادية.

1-2-3- السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة:

لا شك أن وجود التصور البعيد المدى والإدارة السياسية الواعية والرغبة الجادة في التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، ووضع الخطط الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة تعتبر من أهم مستلزمات نجاح استراتيجية التصنيع، كذلك، لا بد من ترجمة هذه الخطط إلى سياسات اقتصادية من شأنها خلق البيئة الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية وتطوير الصناعة المحلية ولضمان عدم منافسة القطاع العام لمشروعات القطاع الخاص، والابتعاد عن التصنيع المظهري والمتمثل باستيراد المشروعات الجاهزة.

1-2-4- الاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي:

تعتبر البلدان التي تنعم بالاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي في ظل دولة المؤسسات أكثر تأهيلا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي تعتبر مسرحا للانقلابات العسكرية والحكم الفردي والصراعات العرقية التي من شأنها خلق بيئة غير ملائمة للاستثمار بصورة عامة والاستثمار الصناعي خصوصا.

1-2-5- تمويل عملية التنمية الصناعية:

يتطلب تجسيد وتنفيذ عملية التنمية الصناعية، توفير الموارد المالية الكبيرة التي يتطلبها قطاع الصناعة، ويكون الهدف من التمويل إنشاء مشروعات صناعية جديدة أو تطوير أو توسيع الصناعات في البلاد أو الحصول

على مستلزمات الإنتاج، وتعد أدوات التمويل ضرورية في شتى المجالات، ولكن تختلف الحاجة إلى كمية الأموال باختلاف المشروع الصناعي، ومن القضايا المهمة في التنمية الصناعية هو البحث عن مصادر الأموال الضرورية للبلاد، وكيفية استغلال تلك الأموال بالطريقة الصحيحة لتحقيق التنمية، ويكون التمويل عادة داخليا وخارجيا، وتعتمد قطاعات النشاط الاقتصادي على تمويل الحكومة أو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك بشكل مباشر مثل الحصول على قروض من البنوك الدولية، أو بشكل غير مباشر كالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو الشراكة الأجنبية⁷.

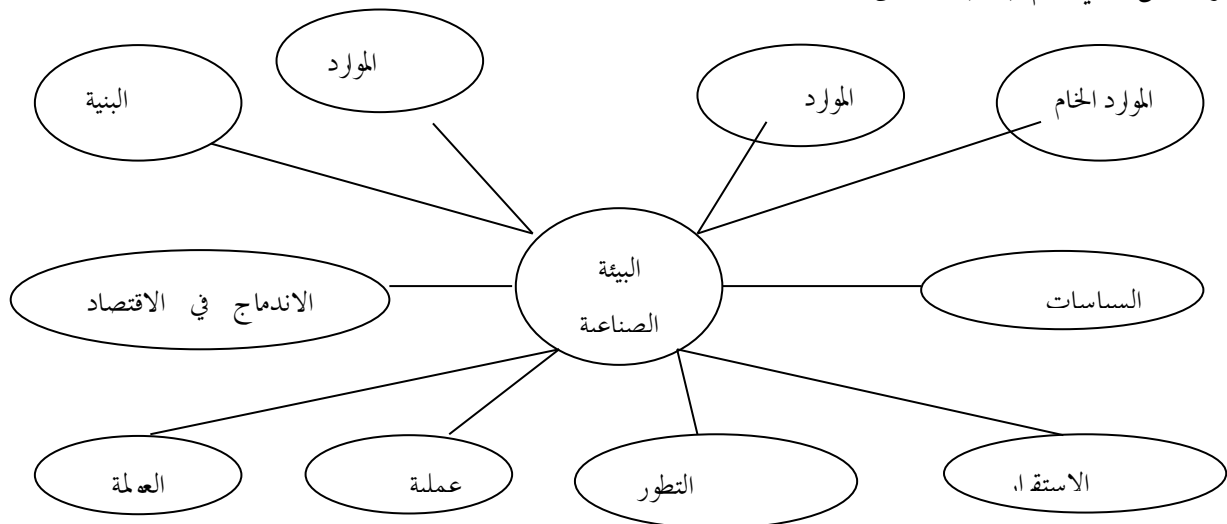
1-2-6- التطور التكنولوجي:

تختلف الصناعات فيما بينها باختلاف المستوى التقني المطبق داخل الصناعة، فهناك العديد من الصناعات التي تكون فيها البدائل التكنولوجية معروفة ومحددة وتعرض للقليل من التغيرات التكنولوجية، بعكس الحال بالنسبة لبعض الصناعات الأخرى (الإلكترونية أو الصيدلانية مثلا)، والتي تتوافر لديها أساليب وفن إنتاجي متجدد ومتطور من وقت لآخر، لذلك يجب دراسة مستوى التطور التكنولوجي السائد في الصناعة، حيث أن التأخر في اللحاق بركب التكنولوجيا يفقد الصناعة الكثير من المزايا التنافسية⁸.

1-2-7- العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي:

تتحقق عولمة الصناعة من خلال عولمة الاقتصاد العالمي، وتتم وفق قوانين وبرامج تلزمها منظمات دولية تطبق خاصة على الدول النامية للقيام بالتنمية الاقتصادية، وتتمثل أهم تلك المنظمات الدولية في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات والتكتلات الاقتصادية، حيث تتأثر الدول بالتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية وتقع تحت حتمية الانضمام إليها للاستفادة من المزايا التي تعطى للدولة العضو، حيث تعمل على إعادة هيكلة مختلف قطاعاتها وفق شروطها من أجل تحسين أدائها⁹.

والشكل التالي رقم (01) يلخص متطلبات البيئة الصناعية الحديثة:



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على العوامل السابقة.

2- المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

تمثل هذه الإستراتيجية الإطار النظري الموجهة للسياسة الصناعية الجديدة التي اعتمدها الجزائر بداية من 2007، وهذه الإستراتيجية تكون بمثابة الدافع نحو إعادة انبعث للنسيج الصناعي، وذلك بمراعاة الواقع العملي الذي يفرض نفسه، والمراهنة على أدوات جديدة للتوجه والإصلاح، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، حيث تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، وخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء مؤسسات استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، والتنمية، ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، وترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

2-1- اختيار الفروع الصناعية المراد ترقيتها:

في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني وضعت وزارة الصناعة مخطط إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي، تتمثل الفكرة الرئيسية حول إستراتيجية التنمية القطاعية لنمو الاقتصاد الجزائري، وتركز عملية اختيار القطاعات المراد ترقيتها على¹⁰:

- التعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من السوق الدولية؛
 - تحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم تحديدها؛
 - تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة، وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
 - توضيح الإستراتيجية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.
- لقد أتاححت عملية التشخيص للهيكلة الصناعي الوطني تحديد أربعة مجموعات للفروع الصناعية، ثلاثة منها يمكن أن تعتمد إستراتيجية انفتاحية موجهة للتصدير وهي: الصناعات الكيماوية، والصناعات الالكترونية والميكانيكية وأخيرا صناعة مواد البناء، في حين يمكن للصناعة الغذائية أن تستفيد استثناء من إستراتيجية حمائية وإتباع إستراتيجية إحلال الواردات، وفي خطوة ثانية من عملية التحليل والتشخيص، يتم تحديد الفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية العالية والتي يمكنها أن تحقق قيمة مضافة عالية وقابلة للتطور، والفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية المتدنية والتي يمكن اعتبارها مساهما جيدا في خلق مناصب شغل¹¹.

2-2- التوزيع القطاعي للصناعة:

تعمل إعادة هيكلة القطاع الصناعي على إعادة تكوين شعب صناعية، وإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية، وهكذا سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية المتبعة، والتي تدعو للعمل على ثلاثة خطط تكميلية هي: تهمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وترقية صناعات جديدة¹²:

- **تهمين الموارد الطبيعية:** تهدف الإستراتيجية إلى ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر باستغلال مقوماتها الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة، مع

تكنولوجيا أكثر تطور تحقق قيمة مضافة عالية، وتحدد الإستراتيجية مجموعة من الفروع في هذا المستوى، وخصوصا: البتروكيماويات، الألياف التركيبية، الأسمدة، صناعة الحديد، الفولاذ، صناعة المعادن الغير الحديدية، الألمنيوم، مواد البناء.

- **تكثيف النسيج الصناعي:** يتمحور تكثيف النسيج الصناعي حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة في المراحل الأخيرة للإنتاج، والصناعات القادرة على مساندة الصعود للفروع الصناعية، والصناعات التي تتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف، وتحدد الإستراتيجية مجموعة من الصناعات وبالأخص: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الغذائية، وصناعات سلع التجهيز.

- **ترقية الصناعات الجديدة:** تولى الإستراتيجية اهتمام خاص لتعزيز الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في البلد، أو التي تتخلف الجزائر فيها جوهريا، ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعة السيارات، الطاقات المتجددة.

2-3- النشر المكاني للصناعة:

هو البعد الثاني للتوزيع الصناعي، ولا يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية، ويتطلب انتهاز رؤية أكثر حداثة، وإدخال مفاهيم مثمرة مثل: مناطق التنمية الصناعية المدججة (ZDII)، أو المناطق المتخصصة، حيث تم تحديد بعض المناطق والتي سيكون إنشائها تدريجيا، وهذه المناطق يخلق تطويرها التآزر والتشابك من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية، بالإضافة إلى هياكل البحث والتكوين والخبرة، وبفضل التآزر الذي سيتم خلقه، سيكون لهذه المناطق الجديدة أثر في إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار، وتصنف مناطق النشاط الصناعي في الجزائر إلى ثلاثة مجموعات¹³:

- **الأقطاب التنافسية:** تكون مفتوحة على كل النشاطات المتنوعة والمختلفة، والهدف منها جذب أكبر قدر من المتعاملين بالنظر إلى الإمكانيات المتنوعة التي تتوفر عليها؛
- **الأقطاب التكنولوجية:** تتوفر على إمكانيات تكنولوجية ومراكز بحث متنوعة، يمكن الاعتماد عليها في جذب الاستثمارات المتخصصة في هذا المجال، وتعطي حافز قوي للمستثمرين بإمكانية وجود فضاء للتموين التكنولوجي، مثل المدينة الجديدة سيدي عبد الله المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي بجاية مع القواعد التكنولوجية المتخصصة في الصناعة الغذائية، وفي سيدي بلعباس في الصناعة الإلكترونية؛
- **مناطق النشاط المتخصصة:** التي لديها إمكانيات تستجيب لخصوصيات نشاطات معينة كصناعة المواد الكيميائية في منطقة أرزيو، والبترونية في حاسي مسعود وسكيكدة ووهران، وتعتبر هذه النشاطات بالغة الحساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل ولدورها التاريخي في النمو، ولذا فإن مناطقها الصناعية مؤهلة أصلا ولا تحتاج إلى مجهود كبير من حيث التهيئة والاستثمار في البنية التحتية، كما يمكن أن تخصص بعض المناطق في أنشطة كالسياحة والصيد البحري والفلاحة إذا توفرت هذه المناطق على مزايا تنافسية.

2-4- سياسات التنمية الصناعية:

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية وهي: تأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁴:

2-4-1- تأهيل المؤسسات (تطوير الشركات):

يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصنة المؤسسات التي تدخل أهدافها وأنماطها ضمن استراتيجية التصنيع، وتستدعي الإستراتيجية الجديدة إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية بما يتلاءم والتوجهات الجديدة، وبالنظر إلى حتمية التوجه نحو الاقتصاد العالمي من جهة، وإلى الضعف الذي يتخلل أداء هذه المؤسسات ركزت هذه الإستراتيجية على منح المؤهلات للمؤسسات الصناعية حتى تتمكن من الاندماج والانفتاح، وتستهدف الدولة خلق وتقوية وسائل التنافسية لدى المؤسسات، وخلق قدرات للإبداع ووسائل تسويقية ومؤهلات بشرية تتماشى مع ذلك، وترسيخ مبدأ التفاعل مع المحيط والقدرة على التأقلم، ومن الناحية العملية تقترح الإستراتيجية الصناعية، عدة عمليات متنوعة تهدف إلى إدخال تحسينات على مستوى المؤسسة والمحيط النظامي للمؤسسة الصناعية، كإطار التمويل والتقني.

2-4-2- الابتكار وخلق الأفكار:

يعتبر رأس المال التكنولوجي وأعمال البحث والتطوير في الوقت الحاضر محرك التنمية، وهذا بوجود نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري، وفي هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها أن تضمن هذه العملية، وهذا يتطلب تدخل الدولة، وفي هذا الإطار يتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار، لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

2-4-3- تنمية الموارد البشرية:

يدخل رأس المال البشري ضمن التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية، وهذه الأخيرة تعتبر العنصر البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، وله نفس الأهمية مع رأس المال المادي، بالإضافة إلى أنه عامل قوي يعمل على تشجيع امتصاص التكنولوجيا والحداثة الصناعية.

2-4-4- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يندرج الاستثمار الأجنبي ضمن الجهود الرامية لحشد المساهمات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم، ونشر التكنولوجيات الجديدة، ونتيجة لرؤوس الأموال الأجنبية التي تولد التكنولوجيا والتنظيم والممارسات الدولية، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي، لذا من الضروري على الدولة وضع سياسات فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر آثاره الخارجية لصالح المؤسسات المحلية.

3- تحليل القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

يتضح دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر، من خلال تحليل تركيبة القطاع الصناعي الجزائري الذي ينقسم إلى صناعة استخراجية تسيطر عليها المحروقات، وصناعة تحويلية خارج المحروقات، وتتفرع الصناعة التحويلية خارج المحروقات إلى مجموعة من الفروع أهمها: صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك، وصناعة مواد البناء والزجاج، والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، والصناعات الغذائية والفلاحية، وصناعة الخشب والورق والفلين، وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة، وصناعات الجلود والأحذية، وأخيرا الصناعات الصيدلانية.

3-1- تركيبة القطاع الصناعي في الجزائر:

يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار العملية الإنتاجية والتأثير على المادة الخام، والجدول التالي رقم (1) يبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر:

جدول رقم (1): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2004-2015)
الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة (%)	القيمة المضافة	المساهمة (%)	القيمة المضافة	المساهمة (%)
2004	32.1	37.9%	4.1	4.9%	36.5	42.9%
2005	47.1	46.0%	4.4	4.3%	51.6	50.4%
2006	53.4	45.9%	4.7	4.1%	58.2	50.0%
2007	63.5	47.0%	5.3	4.0%	69.0	51.0%
2008	77.4	45.5%	6.5	3.8%	83.9	49.3%
2009	41.8	30.0%	5.8	4.2%	47.7	34.2%
2010	56.1	34.7%	8.0	5.0%	64.2	39.7%
2011	72.5	36.7%	7.1	3.6%	79.6	40.3%
2012	71.5	35.0%	7.7	4.0%	79.3	38.0%
2013	65.3	28.9%	9.0	4.0%	74.3	32.9%
2014	55.0	25.0%	8.9	4.1%	64.0	29.1%
2015	36.4	20.0%	7.7	4.3%	44.1	24.3%

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2004، 2005، 2006 ... 2015).

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعات الاستخراجية في الجزائر تنمو بوتيرة متزايدة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 32.1 مليار دولار سنة 2004 لتصل إلى 77.4 مليار سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ثم انخفضت إلى 41.8 مليار دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات، ثم ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى 71.5 مليار دولار، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت سنة 2015 إلى 36.4 مليار دولار، وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في المتوسط 56 مليار وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39.1% في المتوسط خلال الفترة (2004-2015).

بلغ متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي 62.7 مليار دولار وتساهم الصناعة في المتوسط بنسبة 40.1% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2015)، ولقد أعطت الدولة لقطاع الصناعة أهمية كبيرة بعد الاستقلال نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية غير أنها لم تنجح في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية، مما أدى إلى الاعتماد على الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي للدخل في ظل عجز غيرها من الصناعات، حيث تشكل الصناعة التحويلية في المتوسط مبلغ 6.6 مليار دولار، وتساهم في المتوسط بنسبة 4.1% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2015).

3-2- تحليل فروع الإنتاج الصناعية خارج المحروقات في الجزائر:

تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، والصناعات الواعدة في الجزائر، كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (2): تطور الإنتاج الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة:مليار دج

السنوات	الصناعة خارج المحروقات	الطاقة والمياه	المناجم والمحاجر	الحديد الصناعة الميكانيكية والكهربائية	مواد البناء والزجاج	الصناعة الكيميائية البلاستيك والمطاط	الصناعة الغذائية	النسيج صنع الملابس الجاهزة	الجلود والأحذية	الخشب والورق والفلين	صناعات أخرى
1990	66.9	4.5	1.2	18.2	6.2	4.9	17.4	6.6	1.7	3.8	1.9
1991	99.5	6.5	2.0	30.7	9.3	8.8	24.4	8.4	1.9	4.8	2.2
1992	127.1	10.8	2.5	37.7	13.8	9.1	30.8	7.0	1.9	5.1	8.0
1993	130.8	11.2	2.5	35.9	14.2	9.0	31.1	6.3	1.9	7.6	10.7
1994	161.6	13.6	3.2	40.9	16.5	13.8	43.0	7.7	2.4	7.4	12.7
1995	193.9	19.2	4.2	45.9	22.7	16.4	45.2	7.9	2.1	8.7	21.1
1996	213.4	25.0	5.2	39.3	26.1	15.3	60.2	8.0	2.0	7.7	24.1
1997	223.1	30.7	4.4	27.6	25.2	18.4	69.6	7.1	2.1	8.6	29.0
1998	256.8	35.9	5.1	30.2	28.8	19.0	87.3	8.8	2.5	9.8	29.0
1999	270.3	40.0	4.7	32.5	25.2	19.7	96.1	9.9	2.1	10.1	29.6
2000	290.7	47.2	5.0	33.2	26.7	22.8	104.6	10.1	2.3	10.2	28.2
2001	315.2	52.2	6.1	33.9	32.4	18.6	108.8	12.0	2.2	11.2	37.3
2002	337.5	55.4	5.4	34.3	36.0	22.5	115.1	12.1	2.6	13.3	40.4
2003	355.3	61.7	5.6	37.9	33.3	23.6	118.3	13.1	2.4	13.7	45.2
2004	388.1	67.7	5.6	41.3	41.7	26.1	127.3	13.4	2.6	15.3	46.7
2005	418.2	74.8	6.3	43.5	45.9	27.3	138.3	14.1	2.7	15.5	49.4
2006	449.4	82.6	8.4	45.3	50.8	35.1	146.0	13.6	2.5	16.5	48.1
2007	479.8	87.6	10.5	53.5	58.4	37.3	156.0	13.0	2.3	16.0	44.7
2008	519.5	93.7	16.9	64.4	60.4	42.0	164.1	12.8	2.5	16.6	45.7
2009	577.0	91.2	19.0	83.1	66.8	45.2	188.4	14.5	2.5	16.8	49.0
2010	616.6	98.6	18.2	83.6	70.5	47.6	214.1	13.8	2.5	17.1	50.3
2011	664.2	110.6	19.5	89.9	74.8	53.6	231.8	13.5	2.6	17.6	50.1
2012	729.5	122.6	22.8	97.4	75.9	60.1	266.1	14.0	2.7	18.4	49.7
2013	771.8	132.2	22.4	104.0	80.3	64.9	285.5	14.3	2.7	18.9	46.5
2014	837.7	142.6	23.0	108.6	88.0	66.9	326.6	14.8	2.9	19.8	44.4
2015	904.6	154.4	26.3	125.6	94.5	70.8	356.0	15.8	3.0	20.4	37.8
2016	975.7	180.2	28.1	120.2	101.3	73.2	389.6	17.4	2.8	22.4	40.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، فصل 14، المحاسبة الوطنية. ONS, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787.

يتضح من الجدول أن الصناعة الغذائية تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع وهذا لسهولة الاستثمار والأرباح السريعة المحققة، أما قطاع الطاقة والمياه فقد حقق تطورا ملحوظا ويحتل المرتبة الثانية داخل هيكل قطاع الصناعة خارج المحروقات، وجاءت صناعة الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية في المرتبة الثالثة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية من طرقات ومرافق عمومية وإدارات، بالإضافة البرامج السكنية الضخمة على غرار برنامج مليون سكن، يبقى أن صناعات الخشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية تعاني من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية سواء من حيث السعر أو من حيث الجودة، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع للصناعات الوطنية للانسحاب نتيجة ضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بحصة سوقية معتبرة.

وتستهدف الحكومة الجزائرية القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، وهي البتروكيماويات، والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر، كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹⁵:

3-2-1- صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك:

تتميز الصناعة البتروكيميائية والأسمدة بتطور سريع وتكثيف تكنولوجي وطاقوي ويد عاملة عالية التأهيل، وتعتمد في مادتها الأولية على المحروقات، وأهم منتجاتها هي البلاستيك، الأسمدة، الطلاء والدهان، المنظفات والمبيدات، وتتركز أهم المصانع في حاسي مسعود، غرداية، قسنطينة، عنابة وسكيكدة، ويشهد هذا القطاع دخول شركات أجنبية خاصة بالشراكة مع مؤسسة سوناطراك، حيث وصل الإنتاج الداخلي الخام للصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك إلى 73.2 مليار دج سنة 2016، ويعزى هذا النمو في الإنتاج إلى اعتماد الحكومة في السنوات الأخيرة على برنامج يستهدف تكثيف استغلال كامل الطاقة والموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، من خلال تحسين الصناعات التحويلية للطاقة حيث تعتبر صناعة الأسمدة أحد أهم الصناعات التي يستهدفها البرنامج، وتمثل احتياطات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي والبتروكيمياويات وبعض المواد الخام كالفوسفات أحد أهم مكونات صناعة البتروكيماويات، والتي يمكن استغلالها لتحقيق ميزة تنافسية واكتساح الأسواق العالمية، وتشتمل هذه الصناعات على:

— **الصناعات البتروكيمياوية:** نظرا للطلب القوي الذي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي، تسعى الحكومة لاستغلال موارد الغاز الكبيرة التي توجد في الجزائر لتطوير إنتاج البتروكيماويات، ولاسيما البلاستيك والألياف الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصناعات ذات هيكلية عالية لأن المنتجات البتروكيمياوية

تدخل كمدخلات في عدد كبير من القطاعات الأخرى (البلاستيك، مواد البناء، الألياف النسيجية، والسيارات وما إلى ذلك).

— **الأسمدة:** من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الأسمدة على المدى المتوسط نتيجة للبحث عن إنتاجية أكبر في الزراعة، ومع ذلك، فإن البلاد لديها احتياطات كبيرة من الفوسفات الموجودة في جبل العنق إلى حد كبير تحت استغلال (1.5 مليون طن / سنة، الاحتياطات من 2 مليار طن)، ومن شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني أو الأجنبي أن تدمج بسهولة القطاع، والجمع بين استخراج الخام وتحويله إلى حمض الفوسفوريك ومن ثم استخدامه في إنتاج الأسمدة، وينطبق الشيء نفسه على استغلال ميزة الغاز المطلق لدينا للتخصص في إنتاج وتصدير اليوريا.

— **المطاط والبلاستيك:** لا تزال صناعة المطاط في الجزائر متأخرة جدا، حيث توجد شركة تصنيع واحدة لصناعة الإطارات والعجلات وهي شركة تابعة لمجمع دولي (فرع ميشلان سابقا ومجمع سيفيتال حاليا)، وشركة عمومية واحدة لتحويل المطاط ALMOULES، وثلاثة شركات خاصة تنتمي لبرنامج التطوير الأوروبي EDPME، بينما يضم قطاع البلاستيك 500 مؤسسة، منها 15 مؤسسة عمومية تابعة لمجمع البلاستيك والمطاط (ENPC) والبقية مؤسسات خاصة¹⁶.

3-2-2- صناعة مواد البناء والزجاج:

تعتبر صناعة الأسمنت ومواد البناء من الصناعات الأساسية للتنمية، ويرتبط الطلب على الأسمنت بالنمو في الاستثمارات، ويظهر هذا النشاط ضمن الفروع الواعدة لأنه ينمو ويسهم بشكل كبير في العمالة، حيث بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة مواد البناء والزجاج 101.3 مليار دج سنة 2016، وتطور بشكل ملحوظ نتيجة الطلب المتزايد للبنية التحتية لبلدنا، ومن أهم منتجات هذا الفرع:

— **الأسمنت:** تمثل مادة الأسمنت أهم مواد البناء المنتجة، وقد عرف إنتاجها نموا مستمرا منذ سنة 2002 بمعدل مليون طن سنويا بإنتاج وصل إلى 18.2 مليون طن سنة 2009، كما قدرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بحوالي 1.0668 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع استثمارات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة الناتجة عن زيادة الطلب المدفوع بالمشاريع الكبرى في البنية التحتية كقطاع السكن والطرق، وتوجد آفاق واسعة لتطوير القطاع خاصة في تصدير مادة الإسمنت بفضل ميزة الطاقة، وبدأ تشغيل مصنع الشركة الجزائرية للأسمنت وطاقته 2 مليون طن في السنة بمدينة المسيلة خلال 2003¹⁷.

— **الزجاج:** تحتاج صناعة الزجاج إلى توفر رمال ناعمة نقية خالية من الشوائب مثل أكاسيد الحديد والكروم لاستخدامها كخامة أساسية، وأيضا إلى توفر مصادر رخيصة للطاقة، مما يجعل الجزائر مؤهلة لتبني هذه الصناعة، إلا أن الأسواق لا تزال تزخر بالزجاج المستورد، كما يعتبر الزجاج المسطح من مواد البناء التي يزداد الطلب عليها مع نمو النشاط العمراني¹⁸.

3-2-3- الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية:

ساهم هذا القطاع سنة 2016 بحوالي 120.2 مليار دج وهو ما يمثل 12.3% من الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، وهي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة، وتكثيف طاقي، إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية، وتتطلب وجود يد عاملة مؤهلة، وينضوي في إطارها عدد من الصناعات منها: صناعة السيارات والمركبات، صناعة الأنابيب المعدنية والبلاستيكية، تجميع الأجهزة الالكترونية والمنزلية وأجهزة الإعلام الآلي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصناعة الكوابل الكهربائية، بالإضافة إلى الصناعات المساندة للنشاط العمراني، وصناعة الطاقات المتجددة، وأهمها:

— **صناعة الحديد:** استوردت الجزائر 3.2 مليار دولار من الحديد والصلب سنة 2013 في حين في سنة 2012 استوردت 3.4 مليار دولار، وبالتالي فالجزائر بحاجة لزيادة إنتاج الحديد والصلب، ويتواجد في الجزائر حاليا مصنع شركة الحجار في عنابة، حصلت شركة أرسيلور ميتال الهندية حصة 70% من هذه المنشأة عندما تم خصصتها في عام 2001، ولكن الدولة أعادت اكتساب الأغلبية 51% حصة في أكتوبر 2013، عن طريق شركة الصلب المملوكة للدولة (SIDER) وفي 2015 تم استرجاع كامل الملكية للدولة الجزائرية، ويوظف المصنع حاليا 5000 شخص، وله القدرة على إنتاج 2 مليون طن سنويا، باستخدام خام الحديد من المناجم الجزائرية¹⁹.

وعلى العموم تستورد الجزائر 9 مليارات من الحديد ومشتقاته كل سنة، وتعكس هذه الفاتورة حجم العجز المسجل بالنسبة لتغطية الطلب الداخلي من الحديد ومشتقاته، حيث أن الكمية المستوردة تغطي 70% خاصة في ظرف تشهد الجزائر حراكا غير مسبوق في المشاريع العامة على غرار البناء والطرق والسكك الحديدية وغيرها، ويتم العمل حاليا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحديد ومشتقاته من خلال اعتماد عدد هام من المشاريع الاستثمارية الهامة على غرار مركب الفولاذ ببطينة (وهران) ومركب بلارة بجيجل، وتسعى الدولة لرفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية حيث أنها لا تستغل سوى 50% فقط من قدراتها الإنتاجية، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تستغل أغلب قدراتها، وتواجه صناعة الحديد والصلب منافسة سريعة من قبل منتجات بعض دول شرق أوروبا، خصوصا رومانيا وأوكرانيا، حيث أن سعر الطن من الصلب المستورد أقل من سعر نظيره المنتج محليا، وذلك لعوامل عدة أهمها سيطرة القطاع العام على بعض المصانع، إضافة إلى تقادم تقنياتها، واستهلاك معداتها بالكامل، ويعتبر التحديث من الوسائل التي قد تزيد من تنافسية هذه الصناعة²⁰.

— **الصناعات الميكانيكية:** تدعم الصناعات الميكانيكية القطاعات الأخرى، وأهم مصانعها مصنع سيدي بلعباس للعتاد الفلاحي، الشركة الوطنية للعربات الصناعية بالرويبة، مصانع السيارات، غير أنه يبقى الإنتاج في هذا القطاع ضعيفا جدا بسبب عدم الاستغلال الجيد للإمكانات المتاحة، كما أن القطاع العمومي هو المسيطر في هذه الصناعات، وهناك آفاق كبيرة لانتعاش هذه الصناعات محليا بالنظر إلى حجم السوق.

— **الصناعات الكهربائية والإلكترونية:** تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظرا لحجم الطلب المحلي وذلك من خلال الابتكار وتنويع المنتجات كما تشجع الدولة تنمية الإلكترونيات المتخصصة، ومن بين فرص الاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية والأجهزة المنزلية والإلكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة، ولقد حذب هذا القطاع استثمار شركات دولية مثل: LG الكورية، فيليبس الهولندية، فاكس الفرنسية، المجموعة المصرية السويدي للكابلات، وإلكترونيك الإمارات.

ويمكن للصناعة الكهروتقنية الجزائرية أن تستفيد من اتفاقية الشراكة، من خلال النقل المتوقع للصناعات الأوروبية، كما يمكن للصناعة الجزائرية أن تكون شريكا للصناعات الآسيوية لتطوير قاعدة صناعية في شمال أفريقيا من أجل دخول السوق الأوروبية ببعض المنتجات أو المكونات، كما تعمل الحكومة على تشجيع صناعة الإلكترونيات المتخصصة (قطع الغيار اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة للسيارات والطيران ولتلبية احتياجات الصناعة العسكرية الوطنية)، وتوفير ظروف استقبال (مناطق صناعية مخصصة) إلى الاستثمارات المحلية والأجنبية في صناعات الإلكترونيات، وتطوير صناعة الألواح الشمسية ومحطات توليد الطاقة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال²¹.

3-2-4- الصناعات الغذائية والفلاحية:

تساهم الصناعة الغذائية في الجزائر بنسبة 39.9% من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات، وارتفع حجم إنتاج الصناعات الغذائية من 17.4 مليار دج سنة 1990 ليلعب 389.6 مليار دج سنة 2016، ويسيطر القطاع الخاص عليها حيث انخفضت مساهمة القطاع العام إلى 13%، وهي من الصناعات المرشحة للتطور والتوسع واستقطاب المزيد من اليد العاملة، وهذا بسبب سهولة التكنولوجيا المستخدمة في القطاع، واتساع السوق المحلية، حيث أن هناك فرصا للإحلال محل الواردات خاصة مع تحسن الإنتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الفلاحية، وتتمثل أهم الصناعات الغذائية في صناعات الحبوب والعجائن، صناعات الحليب ومشتقاته، صناعات الزيوت والمواد الدسمة.

يعتبر قطاع الزراعة والمواد الغذائية من أحد أكبر القطاعات الواعدة، ونظرا لعدم كفاية الاستثمار سجلت الجزائر تراجعاً في هذا القطاع، ولذلك تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية الريفية إلى الحد من اعتماد الجزائر على الواردات، ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع إنتاج الحبوب والحليب واللحوم البيضاء والبطاطا وزيت الزيتون وتجهيز الفواكه والخضار وتخزين المنتجات الغذائية الباردة ومنتجات الصيد البحري، وتستثمر اليوم العديد من الشركات الأجنبية في الجزائر منها مجموعة كارجيل الأمريكية، أرلا فودز الدنماركية، EIC الإماراتية، لاكتاليس الفرنسية، نستله السويسرية، صافولا السعودية، ومن المتوقع إنشاء مشروع عشر أقطاب زراعية متكاملة فضلا عن أقطاب للأغذية والزراعة بالإضافة إلى مشروع تنازل الدولة عن أراضي زراعية للقطاع الخاص²².

3-2-5- الخشب والورق والفلين:

بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة الخشب والورق والفلين 22.4 مليار دج سنة 2016، وتقوم صناعة الخشب على أخشاب أولية أو أخشاب نصف مصنعة مستوردة من الخارج، وتستوعب عدد كبيرا من العمالة، وتعتبر مجالا واسعا للقطاع الخاص للاستثمار فيها، كما أنها مكملية لصناعة مواد البناء، ونظرا لأن السوق تزخر بالأثاث المستورد فهناك مجال واسع لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصنيع الأثاث، حيث أن معظم الأثاث ينتجه القطاع الخاص في ورش صغيرة تفتقر إلى كثير من المؤهلات الفنية والتقنية، ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة بإنشاء شركات تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية، وقادرة على منافسة الأثاث المستورد، وأيضا تشجيع جهود البحث والتطوير لإنتاج مواد بديلة للخشب من المواد الأولية المتوفرة بالمنطقة²³.

3-2-6- الصناعات الصيدلانية:

يقدر إجمال السوق الصيدلانية الجزائرية بـ 3.1 مليار دولار أمريكي، والسوق مقسم بين القطاع الخاص والعام، وينمو هذا السوق بمعدل 20% سنويا، وتحتل الجزائر المركز الخامس عربيا من حيث إنتاج الأدوية، حيث تبلغ قيمة إنتاجها من الأدوية 0.6 مليار دولار وهو ما يعادل 48% من إجمالي حجم الاستهلاك المحلي الدوائي بالجزائر المقدّر بـ 1345 مليون دولار، وتبلغ عدد المصانع 34 مصنع، وتعاني صناعة الأدوية الجزائرية في تغطية الطلب المحلي، حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو، وتزايد وارداتها أكثر فأكثر، مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث وصلت إلى 1.6 مليار دولار، ومن أجل الحد من الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجال الطب، والهدف هو تغطية الاحتياجات من الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجنيسة، وفي هذا الصدد فإنه من المتوقع فتح رأس مال الشركة المحلية الرئيسية صيدال، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر، وتقيم حاليا صيدال شركات مع مجموعات دولية من أجل تطوير وإنتاج أدوية جديدة، ونجد من بين هذه الشركات هناك الفرع الفرنسي هارتمان، الأمريكي فايزر، أسترا السعودية، غلاسكو سميث كلاين بريطانيا، وهناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية²⁴.

4- تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

بذلت الجزائر جهدا معتبرا في سبيل تنمية قطاعها الصناعي، إلا أن القطاع الصناعي يواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات، ويمتلك مجموعة من نقاط القوة والضعف للصناعة في الجزائر، والتي لها تأثير على تنافسية الصناعة الجزائرية.

4-1- مشاكل وصعوبات القطاع الصناعي في الجزائر:

يعود سبب الوضعية المتردية لأداء الصناعة والتصنيع في الجزائر إلى المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنوات، والتي يمكن عرضها على النحو التالي²⁵:

— **ضعف العلاقات التشابكية الصناعية:** تعاني معظم الصناعات من انخفاض درجة التشابك الصناعي، وما يترتب على ذلك من توجه النشاط الإنتاجي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى حرمان

الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأممي والخلفي، ويرجع الضعف الشديد لعلاقات التشابك إلى ضعف الثقة في المنتجات المحلية، وتفضيل الاعتماد على المكونات المستوردة حتى عند وجود بديل محلي؛

— **عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية:** من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية، عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها التام بنظام الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الدخول إلى الأسواق العالمية؛

— **ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية:** تعتمد الميزة التنافسية بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والتميز، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة في الشركات العالمية، وقد اتسمت أغلب الرخص الإنتاجية المستوردة بالقدم وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية العالمية، يضاف إلى ذلك انخفاض الإنفاق العام على البحث والتطوير وعدم تركيزه على احتياجات القطاع الصناعي؛

— **ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية:** يعود ضعف الصادرات الجزائرية إلى أن الصادرات التحويلية الجزائرية ضعيفة التكنولوجيا، حيث لم تشهد الصناعة عالية التكنولوجيا معدل نمو قويا مقارنة بالصادرات المعتمد أساسا على المواد الطبيعية.

4-2- نقاط القوة والضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر:

في سياق تحليل الأنشطة الصناعية تم تشخيص نقاط القوة والضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي²⁶:

أ- نقاط القوة للقطاع الصناعي في الجزائر:

— تتوجه معظم الصناعة التحويلية في الجزائر إلى صناعات متنوعة نسبيا، من خلال تلبية احتياجات السوق المحلي؛

— تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة من القاعدة الصناعية، وتتركز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد، كالصناعات الغذائية؛

— تشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى، والتي منها صناعة الإسمنت التي تمثل من بين أهم الصناعات في الجزائر، وكذلك صناعة الصلب، وتستفيد هذه الصناعات من كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا ومن الطفرة التي يشهدها قطاع البناء والأشغال العمومية؛

— تتركز الصناعات التحويلية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة المحركات والبتروكيماويات؛

— تتكون الصناعات التحويلية الأخرى من صناعات الكيماويات وصناعة الأسمدة وصناعات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، ولقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا تقدما، مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية.

ب- نقاط الضعف للقطاع الصناعي في الجزائر:

- لا تزال الصناعات تعتمد أساسا على المواد النفطية مما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية؛
- تبقى الصادرات ضعيفة وتعتمد على المحروقات، حيث تمثل الصادرات النفطية حوالي 99% من إجمالي الصادرات؛
- تتعرض الصناعات المرتبطة بالمحروقات إلى تنافسية متزايدة حيث تنتج وتصدر الدول النفطية منتجات مماثلة؛
- تتسم الصناعات المرتبطة بالنفط بقدرة محدودة على خلق فرص عمل، حيث توفر هذه الصناعات فرص عمل لحوالي 1% من القوة العاملة داخل البلد؛
- تعاني غالبية الصناعات من ضعف الاستثمار وقلة تأهيل اليد العاملة ومن نقص استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتسويقها؛
- يشكل ضعف ديناميكية القطاع الخاص أحد المعوقات التي تعاني منها الجزائر، وذلك بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزت والتحسين في بيئة العمل.

4-3- مزايا القطاع الصناعي بالجزائر:

- للاستثمار في قطاع الصناعة بالجزائر مزايا عديدة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية²⁷:
- كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا نتيجة توفر موارد النفط والغاز، ومشاريع استثمارية أطلقت خلال السنوات السابقة؛
- وجود سياسات حكومية لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والقرب من الأسواق العالمية، ووجود موانئ للتصدير، وشبكة طرق متطورة؛
- تكاليف منخفضة لليد العاملة، مع مرونة سوق العمل، وتوفر قوة عمل شابة، وذات تكوين؛
- حجم السوق المحلي كبير؛
- قطاعات صناعية واعدة للاستثمار؛
- وجود سياسات وبرامج حكومية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي.

4-4- الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الدولة:

- وبناء على ما تقدم، يتعين على الدولة اتخاذ الإجراءات التالية، لتنمية قطاع الصناعة:
- مواصلة إستراتيجية تنويع الاقتصاد والصناعة والتخصص أكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وحسب المزايا النسبية، والتي تمكن من إحداث المزيد من مناصب العمل؛

- تأهيل اليد العاملة لمواجهة التطورات التي تشهدها الدولة، ومصاحبة استراتيجية تنويع الاقتصاد، وذلك بإصلاح منظومات التربية والتعليم، وتكوين اليد العاملة بهدف الاستجابة لحاجيات سوق العمل؛
- مواصلة سياسة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية؛
- الاستفادة من العوائد النفطية قصد اعتماد استراتيجية تنويع صناعي قائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، والتركيز في هذا المجال على الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج، مثل العناقيد الصناعية والمراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية، وتوسيع وتطوير قاعدة الصناعات التحويلية التي تشكل المحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تحسين الهيكل الإنتاجي من خلال استراتيجية التخصص أكثر في صناعات ذات ميزة نسبية؛
- تنمية الصناعات الواعدة مثل المكونات الإلكترونية، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة؛
- وضع سياسات مواتية لاحتياجات واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العنصر الأساسي لخلق فرص عمل وضمان مستقبل الصناعة بالبلد؛
- تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لدعم القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين الأجانب؛
- إصلاح النظام البنكي قصد تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع آليات ضمان خاصة، وتكثيف الشركات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم تكثيف صناديق التمويل المباشر؛
- تنويع الصادرات بهدف التخفيف من الارتباط بالأسواق التقليدية؛
- إصلاح المنظومة التعليمية لتتلاءم مع متطلبات وحاجات سوق العمالة، وتوفير الشروط اللازمة للعمل.

خاتمة:

عرف الاقتصاد الجزائري وضع الحكومة إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، وهي البتروكيماويات، والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر، كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتم التوصل البحث إلى مجموعة نتائج أهمها:

تبنت الجزائر هذه الإستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وكذا الاختلالات الهيكلية المسجلة نتيجة السياسات السابقة، وارتكزت الإستراتيجية على إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي وذلك لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية، من خلال العمل على تنمية الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي للصناعات التحويلية، وترقية واستحداث صناعات جديدة، وزيادة مناطق

الانتشار الجغرافي للصناعة، وتأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وما ميز القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من الانتعاش الذي سجلته بعض نشاطات الصناعات التحويلية، تواصل انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي، كما شهدت بعض الفروع الصناعية تحسنا ملحوظا، والتي من بينها الصناعة الغذائية التي تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع وهذا لسهولة الاستثمار والأرباح السريعة المحققة، كما حققت صناعة الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية نتائج جيدة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية، وتعتبر الجزائر هذه الفروع من الصناعات الواعدة والتي تحظى باهتمام السلطات الجزائرية ويعول عليها كثيرا في إعادة بعث القطاع الصناعي من جديد، وعلى العكس، تعاني صناعات الخشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع الصناعات الوطنية للانسحاب، وعلى العموم، تعاني معظم الصناعات من انخفاض درجة التشابك الصناعي، وعدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها التام بنظام الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية، وضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية.

ومما سبق نقدم مجموعة من الاقتراحات أهمها:

ينبغي التوجه إلى تقليل اعتماد الدولة في الناتج المحلي على المحروقات، وضرورة العمل على تنويع الاقتصاد والصناعة والصادرات، ومواصلة العمل على تنمية قطاع الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، وإحداث مؤسسات صناعية جديدة، والاعتماد على التكنولوجيا والإبداع، ودعم القطاع الخاص حتى يتمكن من القيام بدوره التنموي كما ينبغي، بالموازاة مع القطاع العام في مختلف الصناعات، وذلك من أجل المساهمة في تحجيم البطالة والحد من الفقر.

المراجع والهوامش:

- ¹ يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، قانون كالدور وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية للفترة (1985-2013)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء ربيع 2015، ص 110.
- ² محمد إبراهيم سعدي الراعي، دراسة حول الصناعة التحويلية في فلسطين، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، فلسطين، 2003، ص 10.

- ³ حوسين مصباح العلام، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، مجلة الدراسات البيئية، مصر، عدد 11 (3)، 2010، ص121.
- ⁴ فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص164.
- ⁵ حوسين مصباح العلام، مرجع سابق، ص121.
- ⁶ عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، ط1، دار حافظ للنشر، عمان الأردن، 2000، ص212.
- ⁷ مدني جميلة، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص77.
- ⁸ واضح فواز، استراتيجية المؤسسة الاقتصادية بين هيكل الصناعة والأداء حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص10.
- ⁹ مدني جميلة، مرجع سابق، ص95.
- ¹⁰ عروب رتيبة، بوسعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، 23 أبريل 2012، جامعة مستغانم، الجزائر، ص150.
- ¹¹ بيرش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص278.
- ¹² قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد5، ص96.
- ¹³ ناجي بن حسين، دراسة لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص307.
- ¹⁴ الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت، وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz> ، بتاريخ 2018/01/09.
- ¹⁵ Ministère de L'industrie et de la Promotion des investissements, Stratégie et politiques de relance et de developpement industriels synthese, Algérie, P16.
- ¹⁶ إسحاق خرشي، استراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص186.
- ¹⁷ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003، ص16.
- ¹⁸ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2006، ص75.
- ¹⁹ صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، 2015، ص82.
- ²⁰ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص101.
- ²¹ إلهام أيت اممر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص250.
- ²² أبجري سفيان، الشراكة الأورو مغربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص209.

- ²³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص98.
- ²⁴ وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص155.
- ²⁵ مسعودي محمد، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، ص82.
- ²⁶ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2008، ص6.
- ²⁷ UNECTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, 2004, P67.

قائمة المراجع:

- أبحري سفيان، الشراكة الأورو مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- إسحاق خوشي، استراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.
- إلهام أيت اعمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017..
- بيرش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.
- حوسين مصباح العلام، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، مجلة الدراسات البيئية، مصر، عدد 11 (3)، 2010.
- الديوان الوطني للإحصاء، فصل 14، المحاسبة الوطنية.
- صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، 2015.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.
- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، ط1، دار حافظ للنشر، عمان الأردن، 2000.
- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، 23 أبريل 2012، جامعة مستغانم، الجزائر.
- فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005..
- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد5.
- محمد إبراهيم سعدي الراعي، دراسة حول الصناعة التحويلية في فلسطين، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، فلسطين، 2003.
- مدي جميلة، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014..
- مسعودي محمد، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول.

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2008، 2009، 2010.
- ناجي بن حسين، دراسة لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.
- واضح فواز، استراتيجية المؤسسة الاقتصادية بين هيكل الصناعة والأداء حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007.
- يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، قانون كالدور وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد - الليبي دراسة تطبيقية للفترة (1985-2013)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء ربيع 2015.
- الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت، وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz> ، بتاريخ 2018/01/09.
- Ministere de L'industrie et de la Promotion des investissements, Stratégie et politiques de relance et de developpement industriels synthese, Algérie.
- .ONS, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787.
- UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, 2004.